تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 2016-2023: مسار الحصة الائتمانية والمسافة إلى هدف 2030

سلسلة مجمّعة من ثمانية أعداد لتقرير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، مقيسةً إلى هدف الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية

62٪
تراجع قيمة الطلبات المقبولة بين ذروة 2018 وسنة 2023

ثلاثة أضعاف
نمو ائتمان شركات القطاع الخاص مقابل نمو ائتمان هذه الفئة، 2016-2023

6.2٪
الذروة المسجلة في 2017، فالحصة فقدت أكثر من نصفها في ست سنوات

3.0٪
الحصة من ائتمان شركات القطاع الخاص في 2023، أدنى قيمة في السلسلة

تضع الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية 2024-2030 هدفًا كميًا لتوجيه 7٪ من الائتمان إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول 2030، مقترنًا بهدف 77٪ للشركات (ص 18). وبتجميع الأعداد الثمانية لتقرير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الصادرة بين 2016 و2023 تتضح صورة لا يعرضها أي عدد منفردًا: بلغت حصة هذه الشركات من ائتمان شركات القطاع الخاص ذروتها عند 6.2٪ في 2017، ثم انحدرت إلى 3.0٪ في 2023.

الرصيد لم ينكمش، بل تخلّف. ارتفع ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة من 13.3 مليار ريال في 2016 إلى 17.8 مليارًا في 2023، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.3٪. وفي المدة نفسها ارتفع ائتمان شركات القطاع الخاص من 254.6 مليارًا إلى 593.9، بمعدل 12.9٪. الفارق ثلاثة أضعاف، وهو ما يفسّر انحدار الحصة دون أن ينخفض المستوى.

شكل 1: حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الائتمان، بمقامين، 2016-2023

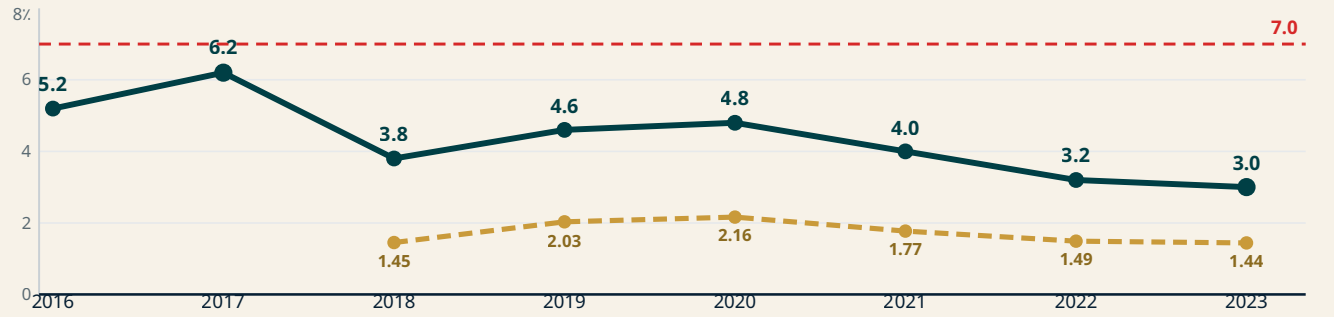

الخط الأول من الشكل 9 في عدد 2019 والشكل 13 في أعداد 2021 و2022 و2023، مجمّعًا لأول مرة في سلسلة واحدة. الخط الثاني **حساب الباحث** بقسمة الرصيد على إجمالي الائتمان المحلي (الشكل 3)، ولا يبدأ قبل 2018 لعدم نشره في الأعداد الأقدم.

شكل 2: تطور رصيد الائتمان، 2016 = 100

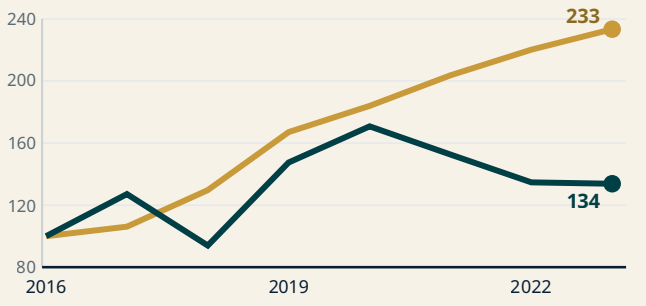

مؤشر مبني على الأرصدة المنشورة في الأعداد الثمانية. **حساب الباحث.**

شكل 3: قيمة طلبات الائتمان المقبولة (مليار ريال)

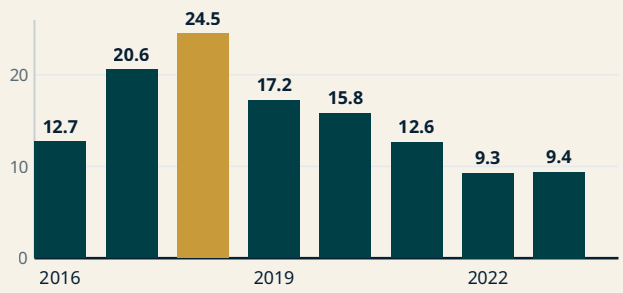

من الشكل 7 في أعداد 2021 و2022 و2023، والنص المقابل في أعداد 2017 و2018 و2019. الرصيد والتدفق مقياسان مختلفان ولا يُقارنان. الذروة في 2018 عند 24.5 مليارًا.

يصف عدد 2023 الحصة بأنها مستقرة نسبيًا، وهو وصف يصدق على سنتين. والسلسلة المجمّعة تبيّن ست سنوات متصلة من الانحدار منذ ذروة 2017، لم تنقطع إلا بارتفاع 2019-2020 المرتبط ببرنامج الضمانات الوطني.

المصادر: بنك قطر للتنمية ومصرف قطر المركزي، تقرير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، أعداد 2016 إلى 2023. جهاز التخطيط والإحصاء، الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية 2024-2030، ص 18. تفصيل المنهجية وحدود القراءة في الصفحة الثانية.

القمة التي صنعتها السياسة، وما تلاها

بلغ الرصيد ذروته في 2020 عند 22.7 مليار ريال. وفي تلك السنة أدار بنك قطر للتنمية برنامج الضمانات الوطني ضمن حزمة قدرها 75 مليار ريال خُصّص منها 5 مليارات للبرنامج، واستفادت منه أكثر من أربعة آلاف شركة بضمانات قدرها 3.6 مليار ريال (عدد 2020)، والزيادة في الرصيد بين 2019 و2020 بلغت 3.1 مليار ريال. يرى الباحث أن القمة ارتبطت بالبرنامج لا بتوسع مصرفي مستقل، على أن الأعداد لا تفصل الأرصدة المضمونة عن غيرها، فيبقى الربط استنتاجًا لا رقمًا منشورًا. ثم انخفض الرصيد ثلاث سنوات متتالية بنسبة 22٪ عن ذروته، وارتفعت نسبة التعثر إلى ثلاثة أمثالها.

شكل 5: عدد العملاء ومتوسط الرصيد للعميل، 2019 = 100

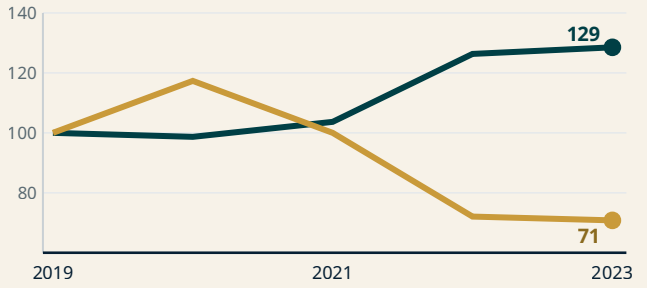

عدد العملاء: 8.67 إلى 11.14 ألف شركة

متوسط الرصيد للعميل: 2.26 إلى 1.60 مليون ريال

عدد العملاء من الشكل 1 في عدد 2021 والشكل 5 في عددي 2022 و2023. متوسط الرصيد **حساب الباحث**. تعريف العميل قبل 2019 مختلف، فلم تُضم سنتا 2016 و2017.

شكل 4: نسبة القروض المتعثرة، 2018-2023

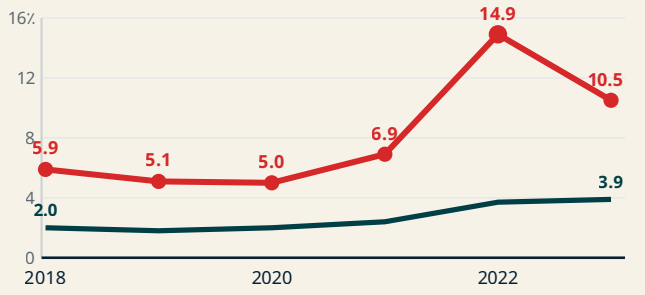

من الشكل 17 في عدد 2020، والشكل 12 في عدد 2021، والشكلين 17 و18 في عدد 2022، والشكلين 16 و17 في عدد 2023. النسبة في 2023 ما زالت ضعف مستوى ما قبل الجائحة.

اتسعت القاعدة وضاق نصيب العميل الواحد: ارتفع عدد الشركات ذات التسهيلات القائمة 28٪ بين 2019 و2023، وانخفض متوسط الرصيد للعميل 29٪. وتتركز المحفظة في جهة واحدة، إذ يحوز بنك قطر للتنمية 33٪ من الرصيد في 2023 مرتفعًا من 31٪ في 2022. وبطرح حصته يتبقى للجهاز المصرفي التجاري كله نحو 11.9 مليار ريال، أي 0.97٪ من الائتمان المحلي و2.0٪ من ائتمان شركات القطاع الخاص. فالهدف الوطني يخاطب البنوك التجارية من موقع أقل من واحد بالمئة، لا من موقع يقارب السبعة.

المسافة إلى هدف 2030: النمو السنوي المركب المطلوب في رصيد التمويل

بلوغ 7٪ من الائتمان المحلي في 2030 يقتضي رصيدًا بين 86 و132 مليار ريال بحسب مسار نمو الائتمان الكلي، انطلاقًا من 17.8 مليارًا في 2023. **حساب الباحث**، ومعدل 6.3٪ هو النمو المركب للائتمان المحلي 2019-2023 كما ينشره عدد 2023.

خلاصات

1. حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من ائتمان شركات القطاع الخاص انحدرت من 6.2٪ في 2017 إلى 3.0٪ في 2023، وهي أدنى قيمة في السلسلة المنشورة منذ 2016.
2. نما ائتمان هذه الشركات 4.3٪ سنويًا بين 2016 و2023، ونما ائتمان شركات القطاع الخاص 12.9٪. تراجعت الحصة لأن الفئة تخلّفت عن السوق، لا لأن رصيدها انكمش.
3. قيمة طلبات الائتمان المقبولة انخفضت من 24.5 مليار ريال في 2018 إلى 9.4 مليارات في 2023، بتراجع قدره 62٪.
4. ذروة 2020 تزامنت مع برنامج الضمانات الوطني، وتلاها ارتفاع نسبة التعثر من 5.0٪ إلى 14.9٪ في سنتين، ثم انخفاضها إلى 10.5٪ في 2023.
5. بلوغ هدف 7٪ يقتضي نموًا سنويًا بين 25.3٪ و33.2٪ حتى 2030، أي ستة إلى ثمانية أضعاف المعدل المحقق، مع تركز ثلث الرصيد في بنك قطر للتنمية وحده.

المنهجية وحدود القراءة

السلسلة مجمّعة من ثمانية أعداد لتقرير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة (2016-2023)، ولا يعرض أي عدد منها أكثر من ثلاث أو أربع سنوات، والقيم المتداخلة متطابقة حيثما وردت مرتين، وهو ما يسمح بالوصل بينها. ويُستثنى من ذلك نسبة تعثر القطاع الخاص لسنة 2020 (1.9٪ في عدد 2022 و2.0٪ في عدد 2023، والمعتمد هنا الأحدث)، وتعريف العميل قبل 2019 (شركات قصدت البنوك لخدمات متعددة لا شركات ذات تسهيلات قائمة)، فلم تُضم سنتا 2016 و2017 إلى الشكل 5. قاعدة المقام: يعرض الهدف الوطني نسبتي 77٪ و7٪ معًا دون تسمية المقام، وفي 2023 بلغت حصة القطاع الخاص 48٪ والقطاع العام 30٪، ومجموعهما 78٪ يقارب هدف الشركات البالغ 77٪، وهو ما يرجّح أن المقام هو الائتمان المحلي الإجمالي. هذا استنتاج الباحث لا نص الاستراتيجية، ولذلك يعرض الشكل 1 المقامين معًا. وتُبلّغ البنوك أرقامها عبر نموذج موحّد ييسّره مصرف قطر المركزي بموجب التعميمين 107/2015 و46/2016، ودقتها مسؤولية كل بنك بحسب تنويه الأعداد نفسها.

المصادر: بنك قطر للتنمية ومصرف قطر المركزي، تقرير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، أعداد 2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023. جهاز التخطيط والإحصاء، الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية 2024-2030، ص 18، مربع «أهداف 2030 التفصيلية»، عنقود الخدمات المالية.

كل نسبة موصوفة بأنها حساب الباحث مشتقة بالقسمة من أرقام منشورة في المصادر أعلاه، وليست رقمًا صادرًا عن أي منها. بحث مستقل لا يمثل أي جهة عمل، وليس منتجًا رسميًا لبنك قطر للتنمية أو مصرف قطر المركزي أو جهاز التخطيط والإحصاء، وليس توصية استثمارية.